تحفظ هام بصدد نمط الوضع الراهن : هذا التحفظ يتعلق بمبدأ المشاركة العربية برأس مال الشركات ، ونقصد به ان المشاركة — إلى جانب كونها عملية ذات مظهر مالي ودخلي الا انها في الوقت ذاته ذات دلالة سياسية وقومية ، لانها تمكن البلدان النفطية من ممارسة مقدار من السيطرة (يتناسب مع حجم المشاركة ومع موقف الفريق العربي وكيفية تحديده لدوره) على السياسات النفطية وبالتالي على سياسات البلدان التي تنتسب شركات النفط اليها .

من الواجب الاعتراف ، قبل المضي في تحليل سياسة اللاسياسة ، ان بعض المجابهات الماضية التي ادت الى قطع النفط كانت لاغراض سياسية تتعلق بقضية فلسطين ومتفرعاتها وليس لغرض جني المزيد من العائدات النفطية . اي ان البلدان المصدرة للنفط (او بلدان المرور) التي تصرفت في الماضي بشكل يحد من تدفق النفط او يوقفه ، قبلت مبدأ المجابهة مع الغرب . لكن الواقع ايضا ان جميع هذه المجابهات لم تكن حاسمة ، فهي اما كانت قصيرة المدى فلسم تمتد زمنيا حتى نقطة الحرج ثم الحسم بالنسبة للاسواق الغربية ، او هي لم تكن شديدة الوطأة لانها اقتصرت على عدد قليل من بلدان النفط او هي اخيرا لم تطبق بدقة تمنع تسرب النفط الى من كان يراد حرمانهم منه . وفي كل الحالات فقدت المجابهات قابليتها للتصديق بسرعة بما رافقها من شكوى وتخوف عربيين من ان وقف النفط سيؤثر سلبا في الاوضاع المالية والاقتصادية العربية ، او بما لازمها من اعتقاد بان الغرب سيعدل موقفه السياسي ايجابيا وبسرعة ، دون ان يقوم هذا الاعتقاد على قاعدة موضوعية صلبة ودون ان يتمتع بخلفية تاريخية تبرره .

اذن فان المجابهات الماضية لا تصلح لان تعتبر سابقة لتوقع مجابهات مقبلة حاسمة يكون العرب مستعدين فيها لان يوصلوا السياسة المختارة الى نقطة الحسم او على الاقل الى مستوى الحرج . ومن هنا تكتسب سياسة اللاسياسة اغراءها وجاذبيتها لانها من جهة تتحاشى المجابهة التي يبدو ان درجة القبول بها منخفضة جدا ، ومن جهة اخرى توفر على البلدان العربية مخاطر المجازفة (الاقتصادية — السياسية — العسكرية) المترتبة على المجابهة ، ومن جهة ثالثة تضمن لهذه البلدان موارد مالية يصح اتخاذها مبررا لسياسة الاستمرار لانها — اي الموارد — يمكن ان تبرز على انها قادرة على دعم الصمود وتمويل حاجات الدفاع الى جانب حاجات الاستهلاك والانماء في البلدان المعنية .

لكن مهما يكن من امر ، فان سياسة اللاسياسة او سياسة الاستمرار ضمن خطوط الوضع الراهن لا تصلح وسيلة ضغط على الغرب والدليل على ذلك ان البلدان العربية عاجزة عن ممارسة اي ضغط بفضلها . « فحسن السلوك » الذي يعتبره بعض انصار هذه السياسة اقوى عناصرها في التعامل مع الغرب ليس له مكان في قاموس التعامل السياسي ، حيث يتأثر التعامل بنمط توزع القوى وبممارسة القوي لقوته او بتهديده المقنع والقابل للتصديق باستعداده لممارستها ، اما لردع الخصم او لتصحيح مواقفه . ثمة سبب آخر يحملنا على التقليل من قيمة سياسة الاستمرار في نطاق السياسات المطروحة في هذا البحث ، هو ان مبررها المالي لا يشكل حجة تحمل على القبول بها . فقدرة هذه السياسة على توفير المزيد من الموارد المالية الضخمة للبلدان المصدرة للنفط امر لا ريب فيه . لكن الحاجة ليست الى المزيد من الاموال ، والمال ليس عنق الاختناق الاساسي الذي يمنع الجانب العربي من ممارسة وزنه السياسي لتعديل موقف الجانب الغربي . وكما بينا قبلا فان عنق الاختناق هو عدم توفر ارادة المجابهة والنضال واستخدام جميع الموارد والقبول بالتضحيات لصالح القضية الفلسطينية .